



الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٩٥

الجمعة، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ولذلك، أتمنى لقداستكم عيد ميلاد سعيد وذكري سنوية سعيدة.

خطاب قداسة البابا بنديكت السادس عشر

وفي الرسالة التي وجهتموها إلى شعب الولايات المتحدة، وصفتم زيارتكم بأنها "إيماءة أخوية نحو جميع الطوائف المسيحية، وعلامة على الصداقة لأعضاء التقاليد الدينية الأخرى ولجميع الرجال والنساء ذوي النوايا الحسنة".

اصطحب الرئيس والأمين العام البابا بنديكت السادس عشر إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف كبير لي، بصفتي رئيس الجمعية العامة، أن أرحب برئيس الكنيسة الكاثوليكية، قداسة البابا بنديكت السادس عشر.

إن وجودكم اليوم هنا ليشكل اعترافاً قوياً للغاية بشرعية وأهمية المؤسسات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة. وفي عالم زاهر بالخلافات التي يمكن أن تتصاعد إلى صراعات وأعمال عنف وفظائع، فإن دور المؤسسات الدولية لا بديل له. وتبقى تعددية الأطراف الفعالة هي هدفنا بغية تحقيق السلام والاستقرار على الأرض.

إن كلمة "ecclesia" تعني جمعية وكنيسة على حد سواء. وبالتالي، اسمحو لي، قداستكم، أن أعرب باسم شعوب جمعية الأمم المتحدة عن شعوري الصادق نحوكم بالتقدير بوصفكم الراعي الأعلى لجميع الكاثوليك.

وإنني لعلني اقتناع عميق بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تعمل على دعمكم الكامل بوصفكم قداسة بابا الطائفة الكاثوليكية - وهي طائفة تضم أكثر من بليون شخص - في تعزيز حوار عميق بين الثقافات والشعوب والأمم والأديان.

ويكتسي شهر نيسان/أبريل معنى غير عادي وهاماً في حياتكم، ليس لأنكم ولدتُم في ١٦ نيسان/أبريل فحسب، بل أيضاً لأنكم عيَنتُم الكاردينال الأسقف لفيليتري - سيغني في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وانتخبتم أسقفاً لروما في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وتوليتُم منصب الحبر الأعظم في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الدولية وعبر الوطنية، فضلا عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، عن العمل معا في تضامن من أجل أن توفر لكل فرد المساواة في الحصول على الحقوق والفرص. ويتمثل التزامنا الأخلاقي والمؤسسي في إعادة تشكيل المنظمات الدولية بغية تيسير تلك الفرص.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن بالغ تقديري للإسهام القيم للكرسي الرسولي في أعمال الجمعية العامة، وخاصة الدور الهام الذي تضطلعون به في تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير التعليم والتخفيف من وطأة الفقر والجوع في جميع أرجاء العالم.

قداسة البابا، إننا نعول على استمرار بركتكم ودعمكم بينما نتابع أعمالنا. وأعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن امتنانا عميقا لقداسة البابا على قبوله دعوتي إلى زيارة الأمم المتحدة - بيت المؤمنين والمؤمنات في جميع أرجاء العالم. ونرحب بقداستكم في بيتنا المشترك.

إن الأمم المتحدة مؤسسة علمانية مؤلفة من ١٩٢ دولة. ولدينا ست لغات رسمية ولكن ليس لدينا ديانة رسمية. وليس لدينا كنيسة، وإن كان لدينا غرفة للتأمل. ولكن لو سألتكم من يعمل منا في الأمم المتحدة عما يدفعنا، سيرد الكثيرون منا بلغة إيمانية. ولا نعتبر العمل الذي نؤديه مجرد وظيفة فحسب، بل نعتبره مهمة. وفي الواقع، فإن كلمة "مهمة" هي الكلمة التي نستخدمها في أغلب الأحيان لوصف عملنا في جميع أرجاء العام - من السلام والأمن والتنمية إلى حقوق الإنسان.

قداسة البابا، إن مهمتنا، توحدنا بعدة طرق مع مهمتكم. وقد تكلمتم عن تحدي الفقر المروع الذي يتتلى الكثيرين من سكان العالم وكيف أننا لا يمكن أن نختل عدم

وتوفر زيارة قداسة البابا بنديكت السادس عشر إلى الأمم المتحدة مناسبة فريدة لنذكر أنفسنا بمهمتنا السامية، على النحو الوارد في الميثاق،

"أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،... أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار"،

إذ أن التسامح هو أساس حرية الفرد، بما في ذلك حرية العقيدة.

إن جوهر جدول أعمال الأمم المتحدة هو تحقيق التنمية للجميع، على أساس الإنصاف والمساواة لجميع الأشخاص، فضلا عن الشراكة العالمية. وذلك يجعل الأمم المتحدة منظمة قيمة للغاية. ويشكل وضع جدول أعمال إنمائي قوي يقوم على أساس اتخاذ نهج جديدة نحو تمويل التنمية، والحماية البيئية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أولوية عليا بالنسبة للأمم المتحدة في العقود المقبلة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكما لاحظتم قداستكم عن حق، "فإن الحاجة إلى التضامن العالمي تبدو ملحّة اليوم مثلما كانت في أي وقت مضى". ويجسد الإعلان أسمى فضائل الأسرة الإنسانية؛ وهو يدفعنا إلى المضي بالنوايا القائمة على المبادئ إلى العمل الذي يؤدي إلى تعزيز حقوق الإنسان والأمن الإنساني والمسؤولية عن الحماية والتنمية الأكثر استدامة. وأؤمن بأن تلك هي ركائز تعددية أطراف أكثر عدلا - وثقافة جديدة للعلاقات الدولية تقوم على أساس السلام والتسامح، مع وجود الأمم المتحدة في صميمها.

إن الثقافة الجديدة للعلاقات الدولية ينبغي أن يكون مبدؤها الأساسي هو مسؤولية جميع الدول والمؤسسات

إنني أشعر بامتنان عميق لقداسة البابا بنديكت السادس عشر على إنعامه علينا ببعض إيمانه وعلى ثقته بنا. وهو يملك كلتيهما بوفرة. ونرجو أن تقوينا زيارته اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو قداسة البابا بنديكت السادس عشر إلى مخاطبة الجمعية العامة.

البابا بنديكت السادس عشر (تكلم بالفرنسية):

إذ أبدأ خطابي أمام الجمعية هذه أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب لكم، سيدي، عن عميق امتناني لكلماتكم الطيبة. وأتقدم بالشكر أيضاً إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي وجه لي الدعوة لزيارة مقر هذه المنظمة، كما أشكره على حفاوة الاستقبال. وأحيي سفراء الدول الأعضاء ودبلوماسيها وكل الحاضرين هنا.

ومن خلالكم، أحيي الشعوب التي تمثلونها هنا. أنها تنتظر من هذه المنظمة أن تمضي قدماً مستلهمة التطلعات التي قامت على أساسها بأن تكون مركزاً لتنسيق أعمال الأمم من أجل تحقيق الغايات المشتركة المتمثلة في السلام والتنمية. وكما قال البابا يوحنا بولس الثاني في عام ١٩٩٥، ينبغي لهذه المنظمة أن تكون "مركزاً أخلاقياً ترتاح إليه جميع أمم العالم وتنمي فيه وعياً مشتركاً بكونها، إذا جاز لي القول، أسرة للأمم" (A/50/PV.20، الصفحة ٥).

فمن خلال الأمم المتحدة، وضعت الدول نصب أعينها أهدافاً عالمية، وإن لم تتوافق مع الصالح المشترك العام للأسرة الإنسانية، إلا أنها تمثل جزءاً أساسياً منه دون أدنى شك. والمبادئ التي قامت عليها المنظمة - وهي التوق إلى السلام، والسعي إلى العدالة، واحترام كرامة الفرد، والتعاون الإنساني والمساعدة الإنسانية - إنما تعبر عن التطلعات العادلة للنفس البشرية وتشكل المثل التي ينبغي أن تقوم العلاقات الدولية عليها.

الاكتراث والعزلة والانكفاء على الذات. وقد شجعت عدم انتشار الأسلحة النووية ودعوتهم إلى نزع السلاح النووي المطرد والمتفق عليه. وأوضحتم أن الأكثر قوة لا يجوز أن يستخدمها لانتهاك حقوق الآخرين، وذكرتم أن السلام يقوم على أساس احترام حقوق الجميع. وتكلمتم عن موارد المياه وتغير المناخ ومسائل تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للأسرة الإنسانية بأكملها. ودعوتهم إلى حوار مفتوح وصادق، في إطار كنيستكم وفيما بين الأديان والثقافات، بحثاً عن خير البشرية. وأخيراً، لقد دعوتهم إلى الثقة بالأمم المتحدة وبالاتزام نحوها. وكما قلتم، فإن الأمم المتحدة "قادرة على تشجيع الحوار والتفاهم الحقيقيين، والتوفيق بين الآراء المختلفة، وتطوير سياسات واستراتيجيات متعددة الأطراف قادرة على التصدي للتحديات العديدة التي تواجه عالمنا المعقد والسريع التغير".

قداسة البابا تلك الأهداف الأساسية نتشاطرها. ونشعر بالامتنان لصلواتكم بينما نمضي قدماً على الطريق نحو بلوغ تلك الأهداف.

وقبل أن تغادروا الأمم المتحدة اليوم، فإنكم ستزورون غرفة التأمل. وقد وصفها سلفي العظيم، داغ همرشولد الذي أنشأ تلك الغرفة، وصفاً جيداً. فقد قال عن الحجر الذي يشكل محورها:

"قد نعتبره مذبجاً، وخالياً لا لعدم وجود إله، ولا لأنه مذبج لإله مجهول، بل لأنه مكرس للإله الذي يعبد الإنسان بأسماء كثيرة وبأشكال عديدة".

ونحن في الأمم المتحدة، سواء كنا نعبد إلهاً واحداً أو عدة آلهة أو لا نعبد أي إله، يتعين علينا أن نديم إيماننا كل يوم ونعززها. وبينما تتضاعف المطالب من منظمتمنا، نحن بحاجة إلى المزيد والمزيد من تلك السلعة الثمينة.

فباسم الحرية، لا بد من أن تقوم علاقة وثيقة بين الحقوق والواجبات، وعلى كل فرد بمقتضاها أن يتحمل مسؤولية خياراته أو خياراتها، التي اتخذها في إطار الدخول في علاقات مع آخرين. ونفكر هنا في الطريقة التي تستخدم بها أحياناً نتائج البحث العلمي والتقدم التكنولوجي. فعلى الرغم من المنافع الهائلة التي يمكن للبشرية أن تحصل عليها، فإن بعض الأمثلة لذلك تشكل انتهاكاً سافراً لنظام الخليقة، فهي لا تتعارض مع قدسية الحياة فحسب، بل إنها تحرم الفرد والأسرة من هويتهما الطبيعية. وفي السياق نفسه، فإن العمل الدولي للحفاظ على البيئة وحماية مختلف أشكال الحياة على الأرض يجب ألا يضمن استخداماً رشيداً للعلم والتكنولوجيا فحسب، بل يجب أن يسعى إلى إعادة اكتشاف الصورة الأصلية للخليقة. وهذا لا يقتضي أبداً الاختيار بين العلم والأخلاق؛ بل هي مسألة اعتماد نهج علمي يحترم المقتضيات الأخلاقية بحق.

والاعتراف بوحدة الأسرة البشرية والاهتمام بالكرامة التي جبل عليها كل رجل وكل امرأة يحظيان اليوم بتأكيد متجدد من خلال مبدأ مسؤولية الحماية. فهذا المبدأ وإن لم يتبلور إلا مؤخراً، كان حاضراً ضمن أصول الأمم المتحدة بالفعل وهو الآن سمة متزايدة من سمات أنشطتها. وعلى كل دولة واجب أساسي لحماية سكانها ضد الانتهاكات الخطيرة والمتكررة لحقوق الإنسان، وضد العواقب المترتبة على الأزمات الإنسانية، الطبيعية والتي من صنع الإنسان على حد سواء. فإذا تعذر على بعض الدول أن تضمن تلك الحماية، يتعين على المجتمع الدولي أن يتدخل بما أوتي من وسائل قانونية منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية.

وعمل المجتمع الدولي ومؤسساته، ما دام يحترم المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي، ينبغي ألا يؤول أبداً على أنه إكراه لا مبرر له أو حد من السيادة. بل على

وكما أكد سلفي البابا يوحنا بولس السادس والبابا يوحنا بولس الثاني، من على هذا المنبر نفسه، كل ذلك هو مما تتبعه الكنيسة الكاثوليكية والكرسي الرسولي بكل انتباه واهتمام، إذ ترى في أنشطتكم مثلاً للقانون المشترك الذي ينبغي أن تعالج به القضايا والصراعات التي تشغل المجتمع العالمي. فالأمم المتحدة تجسد التطلع إلى درجة أعلى من التنظيم الدولي، وهي تسترشد وتُحكم بمبدأ التفويض، ومن ثم فإنها قادرة على الاستجابة لمقتضيات الأسرة الإنسانية من خلال قواعد دولية ملزمة وهياكل قادرة على مواءمة ما يتكشف من أمور الحياة اليومية للبشر. وترداد الحاجة إلى ذلك في وقت نلمس التناقض الصارخ للتوافق المتعدد الأطراف الذي يتخبط في أزمنة مستمرة لأنه ما زال خاضعاً لقرارات قلة، بينما تتطلب مشاكل العالم من المجتمع الدولي تدخلات في شكل عمل جماعي.

إن مسائل الأمن والأهداف الإنمائية والحد من التفاوتات المحلية والعالمية، وحماية البيئة والموارد والمناخ، كلها تقتضي أن يعمل زعماء العالم معاً وأن يبدوا الاستعداد للعمل في إطار من حسن النية واحترام القانون وتعزيز التضامن مع المناطق الأضعف في كوكبنا. وفي خاطري بصفة خاصة تلك البلدان في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم التي ما زالت تعيش على هامش التنمية المتكاملة الحقيقية، ومن ثم فقد لا تختبر إلا الآثار السلبية للعولمة فحسب.

وفي سياق العلاقات الدولية، لا بد من الإقرار بالدور الأبرز للقواعد والهياكل التي ترمي بطبيعتها إلى تحقيق المصلحة المشتركة، وبالتالي إلى صون حرية البشر. فتلك النظم لا تقيد الحرية. بل على النقيض، فهي توطد دعائمها عندما تنهى عن تصرفات وأفعال تخالف المصلحة العامة وتعوق ممارستها الفعلية، ومن ثم تمس كرامة كل فرد.

تلك الوثيقة نتاج تلاقي مختلف التقاليد الدينية والثقافية، وتنطلق جميع هذه التقاليد من الرغبة المشتركة في وضع الإنسان في قلب المؤسسات والقوانين وما يقوم به المجتمع من أعمال، والرغبة في النظر إلى الإنسان باعتباره العنصر الأساسي لعالم الثقافة والدين والعلم.

إن حقوق الإنسان تعرض على نحو متزايد بوصفها اللغة المشتركة والأساس الأخلاقي للعلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه يشكل الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم تجزئتها وتربطها ضمانات لحماية الكرامة الإنسانية. ولكن من الواضح أن الحقوق المعترف بها والواردة في الإعلان تسري على الجميع بحكم الأصل المشترك للإنسان، والذي يظل المرتبة السامية في التصميم المبدع الذي وضعه الخالق للعالم وللتاريخ. وتقوم هذه الحقوق على القانون الطبيعي المنحوت في قلوب البشر والموجود في مختلف الثقافات والحضارات. وإزالة حقوق الإنسان من هذا السياق تعني تحديد نطاقها والإذعان إلى مفهوم النسبية، الذي يمكن بموجبه أن يتباين معنى وتفسير حقوق الإنسان ويمكن إنكار طابعها العالمي باسم مختلف وجهات النظر الثقافية والسياسية والاجتماعية وحتى الدينية. ويجب عدم السماح لهذا التنوع الكبير في وجهات النظر بأن يحجب حقيقة أن الحقوق ليست ذات طابع عالمي فحسب، بل إن الإنسان أيضا هو ذو طابع عالمي، وأنه هو موضوع هذه الحقوق.

(تكلم بالانكليزية)

تبرهن حياة المجتمع بوضوح، على الصعيدين المحلي والدولي على السواء، على أن احترام الحقوق والضمانات التي تنبع منها تدابير للصالح العام ولتقييم العلاقة بين العدالة والظلم، بين التنمية والفقر، وبين الأمن والصراع. ويبقى تعزيز حقوق الإنسان هو الاستراتيجية الأكثر فعالية في القضاء على التفاوت بين البلدان والفئات الاجتماعية، وفي

العكس، فإن عدم الاكتراث أو الامتناع عن التدخل هو الضرر الحقيقي. ولا بد من إجراء دراسة متعمقة لطرق إجهاض الصراعات وإدارتها من خلال استكشاف كل السبل الدبلوماسية الممكنة وإيلاء الاهتمام والتشجيع لأقل بادرة للحوار أو رغبة في المصالحة.

كان قانون التاريخ القديم للعلاقة بين الدول يعتبر مبدأ المسؤولية عن الحماية الأساس لكل إجراء تتخذه حكومة تجاه المحكومين. وفي نفس الوقت الذي كان يتبلور فيه مفهوم الدولة القومية ذات السيادة لأول مرة كان الراهب الدومينيكي فرانسيسكو دي فيتوريا، الذي يعتبر المبشر الحقيقي بفكرة الأمم المتحدة، قد وصف هذه المسؤولية بأنها أحد جوانب المنطق الطبيعي الذي تشترك فيه جميع الأمم وبأنه النتاج لنظام دولي مهمته تنظيم العلاقات بين الشعوب. ويجب الآن، كما كان الحال آنذاك، أن يستند هذا المبدأ إلى الفكرة القائلة بأن الإنسان صورة للخالق، والرغبة في المطلق، وجوهر الحرية.

لقد تزامن تأسيس الأمم المتحدة، كما نعلم، مع الاضطرابات الشديدة التي عانى منها البشر عندما هجر الاستناد إلى معنى التسامي والمنطق الطبيعي، ونتيجة لذلك انتهكت حرية الإنسان وكرامته بشكل فاضح. وحين يحدث ذلك فإنه يهدد الأسس الموضوعية للقيم الملهمة والضابطة للنظام الدولي، ويقوض المبادئ المنطقية والمقدسة التي وضعتها الأمم المتحدة وعززتها. فعند مواجهة تحديات جديدة وملحة يكون من الخطأ الاستناد إلى نهج ذرائعي، يقتصر على أرضية مشتركة محدودة، ونهج هزيل المضمون وضعيف الأثر.

هذا الاستناد إلى الكرامة الإنسانية، التي هي الأساس والهدف للمسؤولية عن الحماية، يقودنا إلى موضوع نحن نركز عليه تركيزا خاصا هذا العام، الذي يشهد الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكانت

الحقوق من وظيفتها الحقيقية وذلك باسم منظور نفعي ضيق. وحيث أن الحقوق وما ينتج عنها من واجبات تنبع بطبيعة الحال من التفاعل الإنساني، فمن السهل أن ننسى أنها ثمرة حس العدالة الشائع في الوجدان والقائم أساساً على التضامن بين أفراد المجتمع، وأنها بالتالي صالحة في كل الأزمان ولجميع الشعوب. ولقد عبر عن هذا الحدس منذ وقت يعود إلى القرن الخامس أوغسطين أسقف هيبو، الذي هو أحد صنّاع تراثنا الفكري. لقد علّم الناس أن قول "لا تفعل بالآخرين ما لا تحب أن يُفعل بك" لا يمكن بأي حال أن يختلف وفقاً لاختلاف المفاهيم التي تنشأ في العالم. وبالتالي يجب احترام حقوق الإنسان باعتبارها تعبيراً عن العدالة، وليس مجرد أنها واجبة النفاذ من خلال إرادة المشرعين.

ومع استمرار مسيرة التاريخ تنشأ حالات جديدة، وتُبدل المحاولات لربطها بحقوق جديدة. والبصيرة - أي القدرة على التمييز بين الخير والشر - تصبح ضرورية أكثر في سياق المطالب التي تمس أرواح وسلوكيات البشر والمجتمعات والشعوب ذاتها. وفي معالجة موضوع الحقوق، حيث يمس الأمر حالات هامة وحقائق عظيمة الشأن، تكون البصيرة فضيلة مثمرة ولا غنى عنها. إذن، تبين البصيرة أن إناطة المسؤولية النهائية بفرادى الدول حصرياً، بما لديها من قوانين ومؤسسات، عن تحقيق تطلعات البشر والمجتمعات والشعوب بأكملها، يمكن أحياناً أن يفضي إلى عواقب تستبعد إمكانية قيام نظام اجتماعي يحترم كرامة الإنسان وحقوقه.

(تكلم بالانكليزية)

ومن جهة أخرى، يمكن لرؤية الحياة التي تستند بصورة راسخة إلى البعد الديني أن تساعد على تحقيق هذا الأمر، لأن إدراك القيمة المتسامية لكل رجل وامرأة يعين

زيادة الأمن. وفي الواقع، إن ضحايا العسر واليأس، الذين تُنتهك كرامتهم الإنسانية مع الإفلات من العقاب، يصبحون فريسة سهلة لنداء العنف، ويمكن أن يصبحوا بعد ذلك منتهكين لحرمة السلام. ولكن لا يمكن بلوغ الصالح العام الذي تساعد حقوق الإنسان على تحقيقه بمجرد تطبيق إجراءات صحيحة، ولا حتى من خلال تحقيق التوازن بين الحقوق المتضاربة.

إن ميزة الإعلان العالمي هي أنه مكن مختلف الثقافات وأشكال التعبير القانونية والنماذج المؤسسية من الالتقاء حول نواة أساسية للقيم، وبالتالي نواة أساسية للحقوق. ولكن يجب اليوم مضاعفة الجهود في مواجهة الضغط لإعادة تفسير أسس الإعلان وتهديد وحدته الداخلية بغرض تسهيل التخلي عن حماية الكرامة الإنسانية والاتجاه نحو إرضاء مصالح ضيقة، هي في الغالب مصالح خاصة. لقد اعتُمد الإعلان بوصفه معياراً مشتركاً للإنجاز ولا يمكن تطبيقه بالتجزئة ووفقاً لاتجاهات أو اختيارات انتقائية ليس من شأنها إلا المخاطرة بالتعارض مع وحدة البشر، وبالتالي المخاطرة بالتعارض مع وحدة حقوق الإنسان.

وتبين التجربة أن القانونية في كثير من الأحيان تتغلب على العدالة عندما يجعل الإصرار على الحقوق تبدو كأنها نتاج مقصور لقوانين تشريعية أو قرارات معيارية تضعها وتتخذها مختلف هيئات القائمين على السلطة. وعندما تعرض الحقوق من حيث قانونيتها المحضة يكون هناك خطر من أن تصبح افتراضات ضعيفة ومنفصلة عن البعد الأخلاقي والعقلائي الذي هو أساسها والهدف منها.

إن الإعلان العالمي، على عكس ذلك، قد عزز الاقتناع بأن احترام حقوق الإنسان متأصل أساساً في العدالة الثابتة، التي تقوم عليها أيضاً القوة الملزمة للإعلانات الدولية. وكثيراً ما يُغفل هذا الجانب عندما تجري محاولة تفرغ

مواطنين فاعلين. وينبغي ألا يكون ضروريا للمرء بتاتا أن ينكر الرب لكي يتمتع بحقوقه. فالحقوق المتصلة بالدين بحاجة إلى المزيد من الحماية إذا اعتبرت أنها تتعارض مع إيديولوجية علمانية سائدة أو مع المواقف الدينية للأغلبية ذات الطابع الإقصائي.

ولا يمكن قصر الضمانة الكاملة للحرية الدينية على حرية ممارسة العبادة فقط، بل يتعين أن تراعي البعد العام للدين على النحو الواجب، وبالتالي، إمكانية اضطلاع المؤمنين بدورهم في بناء النظام الاجتماعي. وهم يقومون بذلك فعلا، مثلا من خلال مشاركتهم المؤثرة والسخية في مجموعة كبيرة من المبادرات تمتد نطاقها من الجامعات، والمؤسسات العلمية، والمدارس، إلى وكالات الرعاية الصحية، والمنظمات الخيرية خدمة لأفقر الفقراء وأكثرهم تهميشا. إن رفض الاعتراف بالإسهام في المجتمع على أساس البعد الديني العميق والسعي إلى المطلق - الذي يعبر، بطبيعته، عن التلاحم بين البشر - يجذب بصورة عملية النهج الفردي ومن شأنه تفكيك وحدة الفرد البشري.

إن حضوري في هذه الجمعية دليل على ما أكنه من تقدير للأمم المتحدة، وأنوي أن أعرب من خلاله عن الأمل في أن تعمل المنظمة على نحو متزايد بوصفها دليلا على الوحدة بين الدول وأداة في خدمة الأسرة البشرية بأجمعها. كما يدل على رغبة الكنيسة الكاثوليكية في تقديم إسهامها في بناء العلاقات الدولية بصورة تمكن كل شخص وكل شعب من الشعور بأنه يمكنه إحداث أثر.

وتعمل الكنيسة على تحقيق هذه الأهداف من خلال النشاط الدولي للكرسي الرسولي، على نحو يتماشى مع إسهامها في المجال الأخلاقي والمعنوي والنشاط الحر للمؤمنين المنتسبين إليها. وفي الحقيقة ظل للكرسي الرسولي دائما مكان في جمعيات الأمم، وعبر بذلك عن طابعه الخاص

على اهتمام القلب، الذي يفضي بعدئذ إلى الالتزام بمقاومة العنف والإرهاب والحرب، وتشجيع العدالة والسلام.

كما يوفر هذا الأمر السياق المناسب لإجراء الحوار بين الأديان الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تدعمه، مثلما تدعم الحوار في المجالات الأخرى للنشاط البشري. ولا بد من الاعتراف بالحوار باعتباره الوسيلة التي يمكن من خلالها لمختلف مكونات المجتمع التعبير بوضوح عن آرائها وبناء توافق في الآراء بشأن الحقيقة المتعلقة بالقيم أو الأهداف الخاصة. ومن خصائص طبيعة الأديان، التي تُمارس بحرية، أنه يمكنها إجراء حوار من تلقاء نفسها بين الفكر والحياة. وإذا تم، على هذا المستوى أيضا، إبقاء النطاق الديني منفصلا عن العمل السياسي، فسيعود ذلك، حينئذ، بمنافع جمة على الأفراد والمجتمعات.

ومن جهة أخرى، يمكن للأمم المتحدة أن تعول على نتائج الحوار بين الأديان، وأن تحني الثمار من رغبة المؤمنين في وضع تجاربهم في خدمة المصلحة العامة. وتكمن مهمتهم في اقتراح رؤية للعقيدة لا تستند إلى التعصب، والتمييز، والصراع، بل إلى الاحترام الكامل للحقيقة، والتعايش، والحقوق والمصالحة.

ويجب أن تشمل حقوق الإنسان، بطبيعة الحال، الحق في الحرية الدينية، التي تُفهم بوصفها تعبيراً عن بعد فردي وجماعي في الوقت ذاته - أي عن رؤية تبرز وحدة الشخص بينما تميز بوضوح بين بعد المواطن وبعد المؤمن. وقد كفل نشاط الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أن تتيح المناقشة العامة المجال للإعراب عن الآراء المستلهمة من الرؤية الدينية بكل أبعادها، بما في ذلك الشعائر، والعبادات، والتربية، ونشر المعلومات، وحرية إظهار واختيار الدين.

ومن غير المتصور، عندئذ، أن يضطر المؤمنون إلى قمع جزء من أنفسهم - أي عقيدتهم - لكي يكونوا

وقبل أن أغادر هذه الجمعية المتميزة، أود أن أتقدم
بتحياتي، باللغات الرسمية، إلى جميع الدول الممثلة هنا.
(تكلم بالانكليزية، والفرنسية، والإسبانية، والعربية،
والصينية، والروسية، تباعاً)

السلام والازدهار بعون الله

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة،
أود أن أعرب عن عميق تقديرنا لقداسة البابا بنديكت
السادس عشر على بيانه الهام والملمهم.

اصطحب الرئيس والأمين العام قداسة البابا
بنديكت السادس عشر إلى خارج قاعة
الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

بوصفه فاعلاً في المجال الدولي. وكما أكدت الأمم المتحدة
ذلك مؤخرًا، يقوم الكرسي الرسولي من خلال ذلك بتقديم
إسهامه وفقاً لمقتضيات القانون الدولي، ويساعد على تعريف
ذلك القانون، واللجوء إليه.

وتظل الأمم المتحدة محفلاً مميزاً تلتزم الكنيسة فيه
بالإسهام بتجربتها الإنسانية، التي طورتها عبر القرون بين
الشعوب من كل الأعراق والثقافات، ووضعها في خدمة
جميع أعضاء المجتمع الدولي. وتسعى أيضاً هذه التجربة وهذا
النشاط، المراد بهما تحقيق حرية كل مؤمن، إلى زيادة الحماية
التي تحظى بها حقوق الفرد البشري. وتقوم تلك الحقوق
وتتشكل استناداً إلى الطبيعة السامية للإنسان، التي تُمكن
الرجال والنساء من مواصلة رحلتهم الإيمانية وبحثهم عن
الرب في هذا العالم. ويجب تعزيز الإقرار بهذا البعد إذا أردنا
استدامة أمل البشرية في بناء عالم أفضل وإيجاد الظروف
الملائمة للسلام، والتنمية، والتعاون، وضمان الحقوق
للأجيال القادمة.

وقد أشرت في المنشور البابوي، (Spe Salvi)،
”أنقذنا بالأمل“، الذي أصدرته مؤخراً، إلى أن ”كل جيل
يُضطلع بمهمة تحديد المشاركة في البحث المضني عن السبيل
المناسب لتنظيم الشؤون البشرية“. إن الدافع بالنسبة
للمسيحيين، وراء تلك المهمة هو الأمل المستمد من العمل
المنقذ الذي قام به يسوع المسيح. ولذلك السبب، يسعد
الكنيسة أن تنتسب إلى نشاط هذه المنظمة المتميزة، المكلفة
بالمسؤولية عن تعزيز السلم والإرادة الخيرة في جميع أرجاء
الأرض.

أصدقائي الأعزاء، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة
لي لمخاطبتكم اليوم، وأعدكم أن أدمكم بدعواتي وأنتم
تواصلون مهامكم النبيلة.